

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تداعيات إغلاق بعض المرافق دون غيرها بميناء آسفي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

يعاني العديد من المواطنين والصيادين وغيرهم من قرار اغلاق سوق سمك السردين وغيره من المرافق في مقابل فتح سوق السمك الحر بميناء مدينة آسفي ، كإجراء وقائي من تداعيات فيروس كورونا ، نعم الكل ملزم باحترام التدابير الاحترازية والصحية للحد من انتشار هذه الجائحة ، لكن لا ينبغي الكيل بمكيالين حيث وتبعاً لما أكده بعض المواطنين والصيادين فان المكتب الوطني للصيد بأسفي باتخاذ لمثل هكذا قرار ، رغم الاحتجاجات التي خاضها عدد من تجار السمك الصناعي المتضررين من استمرار تعطيل العمل بالمزاد العلني سيساهم في انتشار وتشجيع بيع السمك بالسوق السوداء وتهريبه، وما سيشكله ذلك من أضرار على صحة المواطن ، كما أن هذا القرار لا يخدم مصالح الجميع بشكل متكافئ، و كان يجب أن يطل أيضاً سوق السمك بالجملة، فالفيروس إذا دخل الميناء لن يتوقف عند مركز الفرز دون تجاوزه إلى مرافق أخرى، ما يجعل من استمرار هذا الإغلاق الجزئي شكلاً من أشكال التمييز غير المحمود بين تجار السمك الحر و تجار السمك الصناعي ، كما أن مثل هذه القرارات تكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية غير محمودة العواقب.

لكل ما سبق نسائل سيادتكم السيد الوزير المحترم:

- متى سيتم تصحيح هذا الخلل؟ ولماذا لا يتم اشراك الفاعلين في اتخاذ مثل هذه القرارات محلياً ومركزياً؟ ومتى سيتم التدخل لوضع حد لمثل هذه القرارات ، ورفع الحيف والظلم على الصيادين سواء صيادي السمك الحر وصيادي السمك الصناعي، وكذا رافة المواطن وإرجاع الحياة لهذا الميناء ، لتستعيد مدينة آسفي مكانتها كعاصمة السردين مع الحرص على صحة مرتادي الميناء من فيروس كورونا في اطار التدابير الاحترازية التي تأمر بها السلطات الصحية ؟ وتقبلوا السيد الوزير المحترم فائق التقدير والامتنان

صاحب السؤال

مبارك السباعي